

تجريم التعامل بالأصول الافتراضية في التشريع الجزائري Criminalizing Virtual Assets in Algerian Legislation

د. ذهبية لعجال *

جامعة البويرة، مخبر الدولة والإجرام المنظم: مقاربات اقتصادية واجتماعية جريمة

تبييض الأموال نموذجاً، الجزائر، d.ladjal@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/06؛ تاريخ القبول: 2025/12/14؛ تاريخ النشر: 2025/12/30

ملخص:

شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولات جوهرية بفعل الثورة التكنولوجية، حيث أضحى الفضاء الرقمي مجالاً جديداً لممارسة الأنشطة الاقتصادية والمالية، مما ساهم في بروز الاقتصاد الرقمي القائم على الابتكار والتقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوكتشين، وفي خضم هذا الواقع، ظهرت الأصول الافتراضية باعتبارها قيمة رقمية يتم إنشاؤها وتخزينها وتداولها إلكترونياً دون خضوع مباشر للسلطات النقدية التقليدية، ومنذ إطلاق عملة البيتكوين عام 2009، أثارت هذه الأصول نقاشاً واسعاً؛ إذ اعتبرها البعض ثورة مالية قادرة على إعادة تشكيل النظام النقدي العالمي، بينما رأى آخرون أنها تنطوي على مخاطر كبيرة كالتقلبات الحادة، ضعف الحماية التقنية، وإمكانية استغلالها في أنشطة غير مشروعة مثل تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ويزيد من تعقيد المسألة غياب تعريف موحد لها وتباين التشريعات بين دول منحها اعترافاً قانونياً وأخرى جرّمها.

أما في الجزائر، فقد كان موقف المشرع حازماً منذ البداية، إذ حظر التعامل بالعملات الافتراضية بموجب قانون المالية لسنة 2018، وقيدها لاحقاً بالقانون النقدي والمصرفي لسنة 2023 ليقصر إصدارها على بنك الجزائر، ومع تزايد المخاطر، جاء القانون رقم 25-10 لسنة 2025 ليجرّم جميع أشكال التعامل بالأصول الافتراضية وعمليات التعدين، حمايةً للاقتصاد الوطني والوقاية من الجرائم المالية العابرة للحدود.

كلمات مفتاحية: الأصول الافتراضية؛ البيتكوين؛ الرموز غير القابلة للاستبدال؛ الاقتصاد الرقمي.

Abstract:

In recent years, the world has witnessed fundamental transformations due to the technological revolution, as the digital space has become a new field for practicing economic and financial activities, which contributed to the emergence of a digital economy based on innovation and modern technologies such as artificial intelligence and blockchain, and in the midst of this reality, virtual assets appeared as digital values that are created, stored and traded electronically without direct subordination to traditional monetary authorities. Since the launch of Bitcoin in 2009, these assets have sparked wide debate; some considered it a financial revolution capable of reshaping the global monetary system, while others saw that The issue is further complicated by the lack of a unified definition and the disparity in legislation between countries that have granted it legal recognition and others that have criminalized it.

In Algeria, the legislator's position was firm from the beginning, as he prohibited dealing with virtual currencies under the 2018 Finance Law, and later restricted them by the Monetary and Banking Law of 2023 to limit their issuance to the Bank of Algeria. As the risks increased, Law No. 25-10 of 2025 criminalized all forms of dealing in virtual assets and mining operations to protect the national economy and prevent cross-border financial crimes.

Keywords: Virtual Assets; Bitcoin; Non-Fungible Tokens (NFTs); Digital Economy.

المقدمة:

عرف العالم في السنوات الأخيرة تحولات عميقة بفعل الثورة التكنولوجية المتسارعة، حيث لم يعد الفضاء الرقمي مجرد وسيلة للتواصل أو الترفيه، بل غدا إطاراً جديداً لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية والمالية، وهو ما أدى إلى بروز مفهوم الاقتصاد الرقمي القائم على الابتكار والاعتماد على تقنيات متطورة مثل الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، وتقنية البلوكتشين، ومن بين أبرز إفرازات هذا الواقع الجديد ظهرت الأصول الافتراضية، التي تمثل قيمة رقمية يتم إنشاؤها وتخزينها وتداولها بوسائل إلكترونية، دون أن يكون لها

وجود مادي ملموس أو خضوع مباشر لسلطات نقدية تقليدية.

لقد أثارت الأصول الافتراضية منذ نشأتها، خصوصاً بعد ظهور عملة "البيتكوين" سنة 2009، جدلاً واسعاً في الأوساط الاقتصادية والقانونية والمالية، بين من يعتبرها ثورة مالية واعدة قادرة على إعادة تشكيل النظام النقدي العالمي، وبين من يحذر من مخاطرها الجمة المتمثلة في التقلبات الحادة لقيمتها، هشاشة بنيتها التقنية أمام مخاطر القرصنة، فضلاً عن قابليتها للاستغلال في أغراض غير مشروعة مثل تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ومما زاد من تعقيد هذه الظاهرة غياب تعريف موحد للأصل الافتراضي على الصعيد الدولي، وتباين المواقف التشريعية بين دول تبنت خيار التنظيم والاعتراف القانوني بها، وأخرى اتجهت نحو الحظر أو التجريم.

أما على المستوى الوطني، فقد كان موقف المشرع الجزائري صارماً إزاء هذه الظاهرة، ففي البداية، اقتصر تدخله على منع العملات الافتراضية بموجب قانون المالية لسنة 2018، ثم كرّس موقفه لاحقاً في القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023 باقتصار التعامل على العملة الرقمية الصادرة عن بنك الجزائر حصراً، ومع تزايد المخاوف من توسع نطاق استعمال الأصول الافتراضية، خاصة العملات المشفرة والرموز غير القابلة للاستبدال، تبنى المشرع في سنة 2025 بموجب القانون رقم 10-25 توجهاً أكثر صرامة من خلال تجريم التعامل بكافة الأصول الافتراضية وتجريم حتى عمليات التعدين، في خطوة تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني والوقاية من مخاطر الجرائم المالية العابرة للحدود.

وانطلاقاً من ذلك، يطرح موضوع الأصول الافتراضية إشكالية محورية تتمثل في : كيف كان موقف المشرع الجزائري بشأن التعامل بالأصول الافتراضية في ظل المخاطر المرتبطة بها؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، سنعتمد على المنهج التحليلي المقارن: نتناول في مبحث أول ماهية الأصول الافتراضية، من حيث مفهومها وأنواعها وأهم مزاياها ومخاطرها، ثم ننتقل في مبحث ثانٍ إلى دراسة موقف المشرع الجزائري من التعامل بها قبل وبعد صدور القانون رقم 10-25، لتوضيح معالم السياسة التشريعية الوطنية في هذا المجال.

المبحث الأول: ماهية الأصول الافتراضية

انتقل العالم بفضل التطور التكنولوجي إلى العالم الافتراضي (Metaverse)، ونتيجة

لذلك دخل الاقتصاد والمعاملات المالية مرحلة جديدة يتحكم فيها الذكاء الاصطناعي وأنظمة الدفع الإلكتروني، وتلعب فيه الأصول الافتراضية دوراً كبيراً ومتنامياً، وفي مقدمتها العملات الرقمية، حيث تعتبر الأصول الافتراضية فكرة أو ظاهرة حديثة نوعاً ما لكن ظهرت لها تداعيات قانونية لهذا كان لابد من تحديد مفهومها وتوضيح طبيعتها (المطلب الأول)، وتقييم أدائها في الاقتصاد الرقمي من حيث إلقاء الضوء على مزاياها ومخاطر التعامل بها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الأصول الافتراضية

يعد ظهور الأصول الافتراضية بمثابة ابتكار تكنولوجي خاص بالصناعة المالية، وتتطلب دراستها من الناحية القانونية ومدى انطباق القواعد العامة المنظمة للحقوق على تملكها والتعامل بها، وتنظيمها التشريعي، التعرف بداية على هذا النوع المستحدث من الأصول أو الأموال - إذا صح تكييفها على أنها أموال - (الفرع الأول)، وكذا أنواعها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف الأصول الافتراضية

تتمثل الأصول الافتراضية في مجموعة رموز أو تمثيلات رقمية غير مادية توجد على منصات الكترونية عبر الانترنت، ويتم إصدارها بنظام لامركزي يقوم على إدارة المعاملات المرتبطة بها، كما يتم حفظها وتداولها واستثمارها عبر شبكة الانترنت فقط⁽¹⁾، ويعتمد وجود هذه الأصول الافتراضية على التشفير لمنع عمليات التزيف والاحتيال⁽²⁾.

عرفت مجموعة العمل المالي FATF الأصل الافتراضي ضمن توصياتها بأنه تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن تداولها رقمياً أو تحويلها، ويمكن استخدامها لأغراض الدفع أو الاستثمار، كما نصت على أنه لا تتضمن الأصول الافتراضية التمثيل الرقمي للعملات

(1) - J. Merritt Francis, A Beginner's Guide to Cryptocurrencies: Explaining the Technologies Behind Cryptocurrencies, How the United States Taxes and Regulates Them, and Offering Changes to the Existing Taxation and Regulation Schemes, 30 RICH. J.L. & TECH 45 (2024)

Available at :<https://scholarship.richmond.edu/jolt/vol30/iss1/2>

(2) – Paul Anderson, Will the FTX Collapse Finally Force U.S. Policymakers to Wake Up? Regulatory Solutions for Cryptocurrency Tokens Not Classified as Securities Under the Supreme Court's Howey Analysis, 18 Journal of Business and Technology L.251. p7.

الورقية والأوراق المالية وغيرها من الأصول المالية⁽³⁾.

كما عرف قانون تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي الأصل الافتراضي من خلال المادة الثانية منه⁽⁴⁾، وما يلاحظ بشأن هذا التعريف أن ذكر وصف جامع شامل لأشكال الأصول الافتراضية ومع ذلك ترك المجال مفتوحاً لإمكانية ضم أي شكل آخر قد يظهر فيما بعد، كما حرص على تحديد ماهية الرموز المميزة الافتراضية.

كما نص قرار مجلس الوزراء الإماراتي بشأن تنظيم الأصول الافتراضية ومزوي خدماتها على تعريف أكثر بساطة من التعريف الوارد في القانون السابق الذكر⁽⁵⁾، حيث استبعد العملات الورقية والأوراق المالية من مفهوم الأصول الافتراضية، حيث تخضع للقواعد الخاصة بها.

كما نجد أن القانون الصادر حديثاً عن برلمان الاتحاد الأوروبي بشأن تنظيم أسواق الأصول المشفرة جاء بتعريف مقارب للتعريفات السابق ذكرها⁽⁶⁾، حيث يؤكد على أن الأصول المشفرة هي تمثيلات رقمية للقيمة أو الحقوق التي لديها القدرة على تحقيق فوائد كبيرة للمشاركين في السوق، بما في ذلك حاملي الأصول المشفرة بالتجزئة، وتشمل تمثيلات القيمة الخارجية غير الجوهرية المنسوبة إلى الأصول المشفرة من قبل الأطراف المعنية أو من قبل المشاركين في السوق، مما يعني أن القيمة ذاتية وتستند فقط إلى مصلحة مشتري الأصول المشفرة، ومن خلال تبسيط عمليات جمع رأس المال وتعزيز المنافسة، يمكن أن

(3)- الدليل المحدث للمنهج القائم على المخاطر للأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، مجموعة العمل المالي، أكتوبر 2021 ص24، متوفر على الموقع الرسمي <https://www.fatf-gafi.org/> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025-08-30 على 14:12.

(4) - تنص المادة 02 من القانون رقم 04 لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي الأصل الافتراضي بأنه: «تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن تداولها رقمياً أو تحويلها أو استخدامها كأداة متبادلة أو الدفع أو لأغراض الاستثمار، وتشمل الرموز المميزة الافتراضية، وأي تمثيل رقمي لأي قيمة أخرى تحددها السلطة في هذا الشأن، الجريدة الرسمية لحكومة دبي، السنة 56، العدد 559، 11 مارس 2022.

(5)- يعرف قرار مجلس الوزراء الإماراتي رقم 111 لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية ومزوي خدماتها الأصل الافتراضي بأنه: «تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن تداولها أو تحويلها رقمياً، ويمكن استخدامها لأغراض الاستثمار، ولا تتضمن عمليات التمثيل للعملات الورقية أو الأوراق المالية أو غيرها من الأموال».

(6)- Art 02 from Regulation (EU) 2023/1114 of the European Parliament and of the Council of 31 May 2023 on markets in crypto-assets. Available at: <https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2023/1114/oj/eng>

تتيح عروض الأصول المشفرة طريقة مبتكرة وشاملة للتمويل، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعند استخدامها كوسيلة للدفع، يمكن للأصول المشفرة أن تتيح فرصاً من حيث المدفوعات الأرخص والأسرع والأكثر كفاءة، لا سيما على أساس عابر للحدود، وذلك عن طريق الحد من عدد الوسطاء.

إجمالاً، تعرف الأصول الافتراضية بأنها قيمة رقمية يمكن تخزينها وتداولها، ولا يكون ذلك إلا في البيئة الرقمية من خلال منصات البلوكتشين أو ما يسمى بسلسلة الكتل⁽⁷⁾، وهي قاعدة بيانات رقمية ضخمة تحتوي على كتل من المعلومات التي تخزن على العديد من أجهزة الحاسوب، ويتم مشاركة هذه المعلومات في وقت واحد ضمن شبكة لامركزية كبيرة، بحيث يكون الوصول إليها والاطلاع عليها متاح للعامة⁽⁸⁾.

يقوم بإدارة الأنشطة والعمليات المرتبطة بالأصول الافتراضية على هذه المنصات "مزودو خدمات الأصول الافتراضية crypto-asset service provider"، وهم أشخاص طبيعيين أو اعتباريين يحترفون تقديم خدمات الأصول الافتراضية ومزاولة كافة الأنشطة المتعلقة بها، ومن أشهره مزودي خدمات الأصول الافتراضية شركة Binance العالمية، والمزود قد يكون مشغل المنصة أو وسيط أصول افتراضية أو غير ذلك⁽⁹⁾.

أما بالنسبة للمستخدم أو المتعامل فإن تعاملاته في الأصول الافتراضية تتم باستخدام محفظة افتراضية خاصة به يقوم بإنشائها بنفسه على إحدى المنصات المذكورة سابقاً، وتستلزم مفتاح خاص بها لفتحها⁽¹⁰⁾، يحافظ على سريتها وأمنها، لإنشاء المحفظة الرقمية لا يتم بالاعتماد على أي وسيط⁽¹¹⁾.

الفرع الثاني: أنواع الأصول الافتراضية

تعد العملات الافتراضية أكثر أشكال الأصول الافتراضية انتشاراً، إلا أنها ليست

(7)- J. Merritt Francis. Op.cit. P 03.

(8)- Paul Anderson. Op.cit. p08.

(9)- Art 21 from Regulation (EU) 2023/1114 of the European Parliament and of the Council of 31 May 2023 on markets in crypto-assets. Op.cit.

(10)-Helen Maddison White, Can Crypto Assets Be Inherited? Mondaq Business Briefing September 1, 2023, p.2.

(11)- Jonathan E. Schmalfeld and Romaine Marshall, Beyond the Blockchain: Legal Challenges and Opportunities in The Era of Digital Assets, The Journal of Robotics, Artificial Intelligence & Law Vol 7 No 5, October 2024, p. 5.

الشكل الوحيد، وإنما هناك العديد من الأشكال أو الأنواع الأخرى.

أولاً: العملات الافتراضية

عرف البنك الدولي WB العملات الافتراضية بأنها عبارة عن تمثيلات رقمية ذات قيمة محددة في وحدة الحساب الخاصة بها⁽¹²⁾، كما عرفها بنك التسوية الدولية BIS بأنها أصول ممثلة رقمياً⁽¹³⁾.

وقد جاء عن سلطة البنوك الأوروبية EBA تعريف أوسع للعملات الافتراضية حيث ذكرت بأنها تمثيل رقمي للقيمة، ولا تصدر عن بنك مركزي أو سلطة عامة ولا ترتبط بالضرورة بعملة تقليدية، لكن يتم قبول التعامل بها بين الأشخاص، كما يمكن نقلها وتخزينها⁽¹⁴⁾.

ومن خلال التعريفات السابقة يظهر لنا بأن العملات الافتراضية عبارة عن وحدات برمجية غير ملموسة، أي ليس لها وجود فزيائي، ذات قيمة مالية، ليس لها سند قانوني، ولا تصدر عن سلطة نقدية محلية أو دولية، تعتمد على تقنية عالية ومشفرة، يتم استخدامها من قبل الأشخاص المعترف بهم.

ظهرت العديد من النقود الافتراضية ولعل أبرزها:

أ-البيتكوين: تعتبر أول النقود الافتراضية ظهوراً في العصر الحديث بعد الأزمة الاقتصادية سنة 2008، قام أحد المهندسين مجهولي الهوية-اسمه المستعار ساتوشي ناكاموتو- أواخر سنة 2008 بنشر ورقة تشرح نظام عملة ابتكرها وأطلق عليها تسمية البيتكوين، وهي ترمز لنظام الند للند الالكترونية، بمعنى أن التعامل يكون بين طرفين دون الحاجة لوسيط للتبادل مثل المؤسسات المالية والبنوك⁽¹⁵⁾.

(12) - محمود عفيفي حسن، النقود الرقمية وأثر التعامل بها على الحياة الاقتصادية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 38، جويلية 2022، ص 353.

(13) - تقرير صادر عن بنك التسوية الدولية في نوفمبر 2015 متوفر على الموقع الالكتروني: <https://www.bis.org/cpmi/publ/d137.pdf> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025-08-30 على الساعة 18:37.

(14)- European Banking Authority, EBA Opinion on Virtual Currencies, Available at: <https://eba.europa.eu/documents/10180/657547/EBA-Op-2014-08%2BOpinion%2Bon%2BVirtual%2BCurrencies.pdf>

(15)- محمد عفيفي حسن، المرجع السابق، ص 358.

لقد بدأ أول عملية لإصدار البيتكوين سنة 2009 ولكن كان استخدامها في حدود ضيقة من قبل أعداد قليلة، وفي عام 2010 بدأ التعامل والترويج لها من خلال منتدى بيتكوين، وخلال عام 2011 ظهرت عملات أخرى مشابهة لها مما رفع من عدد المستخدمين لعملة البيتكوين، كما ارتفع سعرها، وفي سنة 2014 استمر تحسن أداء عملة البيتكوين ليصل عام 2018 سعر الوحدة من البيتكوين لـ 20.000 دولار أمريكي تقريباً⁽¹⁶⁾.

ب-اللايتكوين: تعرف بالعملة الفضية، ظهرت هذه العملة سنة 2011 على يد المهندس "شارلي لي" الذي كان يعمل سابقاً لدى محرك البحث Google، تعد هذه العملة الأكثر تشابهاً بالبتكوين من حيث العديد من الخصائص، إلا أنه هناك العديد من الفوارق أبرزها السرعة، حيث أن إنشاء كتلة من البيتكوين يستغرق 10 دقائق في حين أن الوقت المستغرق لإنشاء كتلة من اللايتكوين هو 205 دقيقة، غير أن قيمتها أقل من قيمة البيتكوين⁽¹⁷⁾.

ج-بيركوين: ظهرت سنة 2012، وتعتبر أكثر استدامة مقارنة بالعملات الافتراضية الأخرى، تعد ثالث أكبر عملة مشفرة قابلة للتنقيب بعد البيتكوين واللايتكوين، وتختلف عناصر الأمان والمعالجة في هذه العملة اختلافاً كبيراً عن العملتين السابقتين⁽¹⁸⁾.

ح-الريببل: ظهرت سنة 2013، وتمكن سريعاً من لفت انتباه المستثمرين، وهي عملة لا يمكن استبدالها على خلاف بقية العملات الأخرى.

خ-كوارك: ظهرت سنة 2013، وهي من أكثر العملات الافتراضية تشفيراً واستخداماً للبرامج المعقدة لضمان السرية والأمن والحفاظ على تعاملاتها، فهي تشمل 9 جولات من هذه البرامج المعقدة لتعدينها، ورغم ذلك فهي رخيصة الثمن.

د-اثيريوم: هذه العملة عبارة عن جهاز حاسوب ضخمة، يشتمل على أجهزة من الحواسيب حول العالم، فهو ليس مجرد عملة بل هو أكثر من ذلك، إضافة إلى أنها أكثر

(16)- منصور على منصور شطا، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 37، سنة 2022، ص 1800.

(17)- محمد عفيفي حسن، المرجع السابق، ص 359.

(18)- محمد حسن علوش، العملات الافتراضية والآثار المترتبة على تداولها- دراسة فقهية- مجلة جامعة الأزهر - غزة، المجلد 21، العدد 01، 2019، ص 308.

قدرة من البيتيكيون على تخزين برامج الحاسوب، وهذا ما فت انتباه المستخدمين للنقود الافتراضية إليها⁽¹⁹⁾.

ثانياً: رموز الخدمات Utitaty Tokens

هي أدوات ورموز غالباً ما تصممها الشركات الناشئة على إحي المنصات التي تعمل بتقنية البلوكتشين، وتمنح حائزها مفتاحاً للولوج لمنتج معين أو خدمة معينة، ولا تمنح حق ملكية أو استثماراً أو ربحاً لحائزها، من أمثلتها Starbucks Gifts Card والتي تم شرائها في وقت الخصم وبسعر أقل، فحائزها لا يتوقع منها الحصول على ربح ببيعها ولكنه يمكنه الحصول على فنجان قهوة مجاني في وقت لاحق⁽²⁰⁾.

ثالثاً: رموز الأوراق المالية

هي عبارة عن أصول مالية للتداول، حيث يسمح هذا النوع من الرموز للشركات بتجميع رأس المال اللازم لتمويل فكرة أو نموذج عمل عن طريق طرح رموز الأسهم للبيع، وتكون مقابل أموال أو أصول مشفرة أخرى⁽²¹⁾، وبالمقابل تمنح حائزها الحق في ملكية معينة في شركة أو في أصل من أصولها، وقد تمنح حائزها الحق في أرباح أو نصيب معين في قيمة الأصل.

رابعاً: الرموز غير القابلة للاستبدال

لم يكن هناك تعريف موحد ومقبول لها غير أن بتاريخ 12 مارس 2024 وفقاً لتقرير مكتب حقوق المؤلف الأمريكي عرفها على أنها كل رمز تشفيري مميز وفريد، تم تسجيل ملكيته على سلسلة كتل ويمنح صاحبه حقوقاً بالولوج إلى واحد أو أكثر من الأصول أو الامتيازات⁽²²⁾.

فهي رموز غير قابلة للاستبدال حيث أن كل رمز رقمي مميز وحصري، سواء أكان رقمياً أو غيره والتي يمكن أن ترتبط بوضوح بمستخدم أو بمحفظة افتراضية، كما أنها غير

(19)- محمد عفيفي حسن، المرجع السابق، ص 391.

(20)- مروة محمد عبد الغني، ملكية الأصول الافتراضية المشفرة، مجلة الحقوق القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جويلية 2024، ص 368.

(21)- إسراء أحمد محمد حشيش، الملكية الرقمية للأصول الافتراضية غير القابلة للاستبدال، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد 5، العدد 3، 2024، ص 804.

(22)- مروة محمد عبد الغني، المرجع السابق، ص 368.

قابلة للتجزئة حيث لا يمكن تقسيمها لأجزاء، كما أنها غير قابلة للتبادل أو التكرار.

يعد أول أصل افتراضي رقمي تم إنشاؤه هو Quantum NFT والذي تم تعديده وسكه من الفنان Kevin Mc Coy في سنة 2014 على البلوكتشين⁽²³⁾.

خامساً: الأصول الافتراضية في المنصات الرقمية والألعاب

الأصول الافتراضية لألعاب الفيديو هي أصول رقمية تم إنشاؤها على شبكة بلوكتشين، وهي مصممة خصيصاً للاستخدام داخل منظومات الألعاب، حيث يمكن للاعب إدارتها وتداولها ونقلها عبر الشبكات من شخص لآخر⁽²⁴⁾، وهي أصول فريدة تمثل ملكية عنصر أو شخصية أو ملكية افتراضية معينة داخل اللعبة مثل V-BUCKS في لعبة Fortinet أو Gold في لعبة World of Warcraft.

سادساً: العقارات الافتراضية

العقارات الافتراضية هي نوع جديد من الأصول الرقمية التي تمثل ممتلكات عقارية داخل عوالم افتراضية أو منصات رقمية، تعتمد هذه العقارات الافتراضية على تقنيات مثل البلوكتشين والعملات الرقمية لتسجيل الملكية والتعاملات الافتراضية وحتى محلات تجارية في العالم الافتراضي مثل الميتافيرس⁽²⁵⁾.

المطلب الثاني: دور التعامل بالأصول الافتراضية في العصر الرقمي

مما لا شك فيه أن الإقبال الهائل على التعامل بالأصول الافتراضية في العصر الرقمي يعكس أهميتها ومميزاتها مما يستدعي التطرق إليها (الفرع الأول)، لكن ذلك لا يمنع أن يكون لهذا الإقبال نصيب من المخاطر التي تصاحب التعامل بها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مميزات التعامل بالأصول الافتراضية

تتميز الأصول الافتراضية بجملة من المزايا الجذابة بالنسبة لمستخدميها تحقق لهم منافع جوهرية، يمكن بيان أبرز هذه المميزات فيما يلي:

(23)- Di Bernardino Claudia, NFT - Legal Token Classification, EU Blockchain Observatory and Forum NFT Reports, July 2022, p02, available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3891872

(24)- اسراء أحمد محمد حشيش، المرجع السابق، ص 805.

(25)- اسراء أحمد محمد حشيش، المرجع نفسه، ص 807.

أولاً: انخفاض التكاليف

تداول الأصول الافتراضية غير مكلف أو على الأقل منخفض التكلفة حيث لا تفرض عليه رسوم أو تكون رسوم رمزية، وذلك مقارنة بالتعامل مثلاً بالعملات التقليدية⁽²⁶⁾، ويود السبب في ذلك إلى عدم وجود وسيط في التعاملات بالأصول الافتراضية.

كما أن الأصول الافتراضية، خاصة العملات الافتراضية، توفر تكاليف إصدار الأوراق النقدية التقليدية سواء الورق، الحبر وحتى آلات الطباعة.

ثانياً: الخصوصية والسرية

تتميز العمليات المبرمة بين المستخدمين بالخصوصي والسرية حيث أنها تتم دون ضرورة تزويد الطرف الآخر باسم أو هوية أو غير ذلك من بيانات المستخدم، فالتسجيل هنا يعتمد على مجموعة من الأرقام والرموز التي لا تدل على هوية صاحبها⁽²⁷⁾، كما لا يمكن لأي شخص أو جهة رقابية أو مؤسسة الاطلاع على المحافظ الإلكترونية.

ثالثاً: الشفافية والحرية

المقصود هنا بالشفافية أن كل شخص يمتلك أصول افتراضية -خاصة العملات الافتراضية- فإن المعلومات عن عمليات تداولها تكون متاحة للجميع، بمعنى يمكن لأي شخص أن يتابع حركة الأصول المشفرة ومؤشرات تداولها مما يساعده في اتخاذ قرار التداول والاستثمار الخاصة به، لكن ذلك دون أن يخل بخصوصية المتعاملين، أي لا يمكن لأي شخص أن يعرف هوية مالك هذه الأصول الافتراضية المشفرة⁽²⁸⁾.

رابعاً: العالمية

الأصول الافتراضية لا ترتبط بموقع جغرافي معين، لأنها تتواجد على مستوى كل العالم، ولا توجد دولة تستطيع أن تحظرها لأنها تخضع لسيطرتها أساساً، وبالتالي لا يمكن

(26)- صفوت عبد السلام، أثر استخدام النقود الإلكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، دار النهضة العربية، مصر، 2006، ص 41.

(27)- خالد جاويش، مخاطر استخدام العملات الرقمية على النمو الاقتصادي في بعض الدول الآسيوية، مجلة التقدم في البحوث الزراعية، العدد 28، معهد الدراسات الآسيوية، جامعة الزقازيق، مصر، سبتمبر 2023، ص 698.

(28)- عبد الله ناصر عبيد، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن، رسالة ماجستير في القانون الخاص، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2018، ص 22.

لأحد حجز هذه التعاملات أو التحويلات⁽²⁹⁾، كما لا يمكن أن تتعرض للتجميد أو المصادرة أو غير ذلك من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الأموال أو العملات التقليدية.

خامساً: التشفير

أساس عملية التشفير هو تغيير شكل البيانات باستخدام خوارزميات حسابية معقدة إلى بيانات غير مقروءة أو محجوبة لا تتيح الوصول إليها أو الاطلاع عليها ممن ليس له صفة بذلك⁽³⁰⁾، وعليه دور عملية التشفير هو تعزيز الأمان والخصوصية.

الفرع الثاني: مخاطر التعامل بالأصول الافتراضية

رغم ما تتمتع به الأصول الافتراضية من سمات مميزة إلا أنها لا تخلو من المخاطر التي جعلت العامة تفقد الثقة في التعامل بها وتداولها، سواء أكانت مخاطر تقنية أ، مخاطر اقتصادية على الدول، وحتى مخاطر قانونية تلحق بالتعاملين بها.

أولاً: المخاطر التقنية

يتم تداول الأصول الافتراضية والتعامل بها عبر شبكة الانترنت وبشكل مستمر ويومي، ما يجعلها عرضة للاختراق كونها أساساً عبارة عن برامج تقنية يسهل على الهاكر اختراقها وقرصنتها⁽³¹⁾، خاصة العملات الافتراضية التي تكون مخزنة ضمن محفظة رقمية مما يجعلها أكثر عرضة للقرصنة والسرقة والتلاعب في حسابات مستخدميها.

ثانياً: المخاطر الاقتصادية

تتحدد قيمة الأصل الافتراضي بناءً على قاعد العرض والطلب عليه، لذا فإن قيمته هي عرضة للتقلب بشكل حاد خلال فترات قصيرة وهذا ما يصعب على المستثمر التنبؤ بقيمتها مستقبلاً مما يعرضه لخسارة مفاجئة وقد تكون هائلة⁽³²⁾.

فالعملات الافتراضية مثلاً، ورغم النجاح الكبير الذي عرفته هذه العملة، فإن بعض

(29)- خالد جاويش، المرجع السابق، ص 699.

(30)- أبو صلاح أيمن عز الدين، العملات الرقمية وعلاقتها بالتجارة الالكترونية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018، ص 18.

(31)- عبد الباسط وفا، سوق النقود الالكترونية، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص 69.

(32)- مروة محمد عبد الغنى، المرجع السابق، ص 371.

التقارير الصادرة مؤخراً حذرت من مخاطر استخدامها، بسبب ما تتعرض له من تقلبات سريعة وكبيرة في قيمتها في فترة قصيرة، حيث من الصعب مراقبتها ومتابعتها وتأمين أجهزة المتعاملين بها، وعدم قدرة أي جهة على السيطرة والتحكم فيها.

وقد حذر بنك التسويات الدولي في سويسرا من أن العملات الافتراضية خطرة وضارة وعديمة القيمة، وخصص التقرير السنوي للبنك فصلاً كاملاً عن العملات الافتراضية وخطورتها على النظام المالي العالمي وعلى ثروات الأفراد.

ثالثاً: المخاطر الأمنية

بالنظر إلى ما تنسم به تداول الأصول الافتراضية من خصائص وبشكل خاص السرية واللامركزية ودولية النطاق يفتح الباب على مصراعيه لتسخيره كأداة لتمويل نشاطات مخالفة للقانون تهدد الأمن والاقتصاد، وعلى رأسها تمويل الإرهاب وتبييض الأموال.

في غياب قواعد تتولى تنظيم تشغيل منصات تداول الأصول الافتراضية، وتقديم الخدمات المرتبطة بها، ومقايضة الأصول الافتراضية بالعملات النقدية أو بأصول افتراضية أخرى، يسمح دون رادع باستخدام هذه الأصول في ارتكاب جريمة تبييض الأموال وهذا ما يصعب على السلطات تعقب الجاني أو محاسبته بفضل ما تضيفه عملية التشفير من سرية تامة على معلومات المتعاملين بها⁽³³⁾.

رابعاً: المخاطر القانونية

تعد الأصول الافتراضية لا مركزية أي لا تخضع لأي سلطة أو دولة معينة وإنما تنسم بالعالمية، وبالتالي غياب الإشراف والرقابة من قبل أي هيئة على التعامل بها وتداولها يقع خارج نطاق أي حماية قانونية⁽³⁴⁾، فإذا أنشأ أي واقعة قانونية كدفع غير مستحق نتيجة خطأ في تنفيذ المدفوعات أو تحويل قيمة غير صحيحة، أو عدم إتمام معاملة في الوقت المناسب فإنه لا توجب أي آلية قانونية يلجأ إليها المستخدم للمطالبة بحقه.

المبحث الثاني: موقف المشرع الجزائري من التعامل بالأصول الافتراضية

أثار التعامل بالأصول الافتراضية وجهات نظر دولية مختلفة على المستوى لافت

(33)- مروة محمد عبد الغني، المرجع السابق، ص 372.

(34)- Arthur.E.Wilmanth, We Must Protect Investors and Our Banking System from the Crypto Industry, 101 Wash. U. L. Rev. 2023, p 6.

للاعتناء، حيث كانت الصين ألمانيا من أوائل الدول المؤيدة للاستخدام الأصول الافتراضية كأداة للوفاء في المعاملات الالكترونية، بينما اتجهت دول أخرى إلى منع التعامل بالأصول الافتراضية للعديد من الأسباب.

ومن بين هذه الدول نجد الجزائر، حيث أقر المشرع الجزائري مؤخرًا من خلال قانون المالية لسنة 2018 منع تداول العملات الرقمية، وأكد على ذلك في القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023، على الرغم من أن الدولة الجزائرية لم تشهد استخدام هذه العملة الافتراضية بعد، لنصل إلى سنة 2025 أين ذهب المشرع إلى أبعد من ذلك وجرم التعامل بكل الأصول الافتراضية وليس العملة الرقمية فقط.

المطلب الأول: موقف المشرع الجزائري من التعامل بالأصول الافتراضية

قبل صدور القانون 10-25

قبل سنة 2025 المشرع الجزائري لم يتطرق إلى الأصول الافتراضية بكل أنواعها، وإنما اقتصر على تحديد موقفه من العملة الافتراضية فقط، سواء في قانون المالية لسنة 2018 أول مرة (الفرع الأول)، أو في القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023 (الفرع الثاني).

الفرع الأول: قانون المالية لسنة 2018

تطرق المشرع الجزائري لأول مرة من خلال قانون المالية لسنة 2018⁽³⁵⁾ في المادة 117 منه للأصول الافتراضية وتحديدًا العملة الرقمية باعتبارها من أنواع الأصول الافتراضية، حيث منع شراء العملة الافتراضية وأكد صراحة على منع كل وسائل التعامل بها، فلا يجوز لأي شخص كان طبيعي أو معنوي شراءها، كما لا يجوز للبنوك أو المؤسسات المالية إنشاءها وبيعها، ويمنع على المستهلك الإلكتروني داخل الإقليم الجزائري استعمالها للوفاء بقيمة المنتجات المشتراة عبر الإنترنت، فضلاً عن ذلك فقد منع المشرع حيازتها لكي لا يفلت من العقاب كل شخص حاز عملة افتراضية دون أن يثبت استعماله لها.

ويلاحظ من خلال نص المادة 117 أنه حاول توضيح المقصود بالعملة الافتراضية من خلال تمييزها عن وسائل الدفع الأخرى، فهي عملة افتراضية لا وجود مادي لها بخلاف

(35)- القانون رقم 11-17 المؤرخ في 08 ربيع الثاني 1439 الموافق لـ 27 ديسمبر 2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج ر عدد 76 الصادر في 28 ديسمبر 2017.

القطع والأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي-بنك الجزائر- أو الشيكات والبطاقات البنكية التي تصدرها البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر.

يعود السبب وراء منع المشرع الجزائري التعامل بالعملات الرقمية كونها نوع من الأصول الافتراضية إلى الخطر الذي تشكله على الاقتصاد الوطني، فهي وسيلة سهلة تستخدم في التعاملات غير المشروعة كما تضمن السرية وعدم الكشف عن هوية الفاعل مما يصعب فرض رقابة قانونية على هؤلاء.

الفرع الثاني: القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023

الاهتمام المتزايد بالعملات الافتراضية عبر دول العالم خاصة بسبب ظهور ما يسمى بالرقمنة واتساع التجارة الالكترونية الدولية، دفع بأغلب التشريعات إلى مواكبة هذا التطور بحيث تحاول تنظيم المعاملات المالية الالكترونية وفي الوقت ذاته تحافظ على سلطتها الحصرية في إصدار العملة.

ظهر هذا التوجه لدى المشرع الجزائري من خلال وضعه للقانون النقدي والمصرفي لسنة 2023⁽³⁶⁾، حيث تبني واعترف بحدسية التعامل بالعملات الرقمية، ولكن حصرها في تلك العملة الرقمية التي يصدرها البنك المركزي حصراً دون غيره، وقد سماها بالدينار الرقمي، وهذا من خلال المادة 02 من القانون 09-23⁽³⁷⁾، وأوضح المشرع الجزائري من خلال المادة 4 منه أن العملات الرقمية المركزية لها سعر قانوني ولها قوة إبرائية مطلقة⁽³⁸⁾.

بمقارنة نص المادة 117 من قانون المالية لسنة 2018 والمادة 02 من القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023 يظهر تأكيد المشرع الجزائري على رفضه التعامل بالعمله الافتراضية لأنها غير منظمة ولا يمكن فرض سلطة رقابية عليها، لكنه سمح التعامل بنوع من النقود الرقمية وهي تلك التي يصدرها البنك المركزي فقط، وهذا في خطوة تعكس مزايا العملات

(36)- القانون رقم 09-23 المؤرخ في 3 ذي الحجة 1444 الموافق لـ 21 جوان 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، ج ر عدد 43 الصادر في 27 جوان 2023.

(37)- تنص المادة 02 من القانون رقم 09-23 على أنه: "تكون العملة النقدية في شكلها المادي من أوراق نقدية وقطع نقدية معدنية.

وينكم أن تأخذ شكلا رقميا، وتسمى العملة الرقمية للبنك المركزي الدينار الرقمي الجزائري".

(38)- تنص المادة 04 على أنه: "يكون للأوراق النقدية والقطع المعدنية وكذا العملة الرقمية للبنك المركزي التي يصدرها بنك الجزائر، دون سواها، سعر قانوني ولها قوة إبرائية غير محدودة".

الرقمية العديدة للاقتصاد الوطني وبالأخص للقضاء على التضخم وكذا تسهيل تعاملات التجارة الالكترونية، وبالتالي فالمشرع الجزائري تطرق من خلال القانونين لسنة 2018 و 2023 للعملة الافتراضية فقط دون غيرها من الأصول الافتراضية الأخرى.

المطلب الثاني: موقف المشرع الجزائري من التعامل بالأصول الافتراضية بعد صدور القانون رقم 10-25

تطرق المشرع الجزائري في المادة 6 مكرر من القانون رقم 10-25 المعدل والمتمم للقانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها⁽³⁹⁾، للتعامل بالأصول الافتراضية بمختلف أشكاله سواء إصدارها أو شرائها أو بيعها أو استعمالها أو حيازتها أو الاتجار فيها أو الترويج لها أو عائداتها أو أموال أو أصول أخرى، أو أي قيمة معادلة أخرى، ومنع ذلك سواء كوسيلة دفع أو اعتراف بها كعملة أو كوسيلة استثمار.

الملاحظ أن المشرع الجزائري كان تطرق لتعريف الأصول الافتراضية في المادة 02 من نفس القانون، حيث عرفها بأنها قين رقمية يمكن تداولها رقمياً أو تحويلها، ويمكن استخدامها لأغراض الدفع أو الاستثمار، وأكد أن الأوراق المالية والعملات الورقية ذات القيمة الرقمية لا تدخل ضمن تعريفه للأصول الافتراضية، بمعنى أن الدينار الرقبي مثلاً الذي يصدره البنك المركزي ليس عملة افتراضية، أي ليس أصول افتراضية، وذلك لكونه ليس إلا قيمة رقمية لعملة نقدية موجودة أصلاً ونظامية خاضعة لسلطة البنك المركزي- بنك الجزائر.

لم يكتف المشرع الجزائري في القانون رقم 10-25 على منع التعامل بالأصول الافتراضية فقط على عكس المواد 117 من قانون المالية 2018 والمادة 2 من القانون النقدي والمصرفي 2023، وإنما تطرق لكل أشكال التعامل بها والدافع لذلك، حتى أنه وسع من نطاق هذا المنع ليشمل كل الأصول الافتراضية وليس العملة الرقمية فقط، على عكس القوانين السابقة.

ولم يقتصر المنع على التعامل فقط بل امتد إلى منع كل الأنشطة المتعلقة بتعدين العملات الافتراضية؛ وعليه، أصبح التعامل بالأصول الافتراضية جريمة مؤكدة وضع

(39)- القانون رقم 10-25 المؤرخ في 28 محرم 1447 الموافق لـ 24 جويلية 2025، يعدل ويتمم القانون رقم 01-05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها.

المشرع الجزائري قالب القانوني لها، حيث نجد أركانها تتمثل في:

أولاً: الركن الشرعي

المادة 6 مكرر من القانون رقم 10-25⁽⁴⁰⁾ جاءت صريحة في نصها على منع التعامل بالأصول الافتراضية مما يزيل أي شك حول موقف المشرع الجزائري، حيث كان سابقاً يمنع التعامل بالعملات الافتراضية فقط، في حين أن القانون الجديد تضمن مادتين الأولى 6 مكرر نصت على التجريم والمادة 31 مكرر تضمنت العقوبات المقررة لهذه الجريمة⁽⁴¹⁾.

ثانياً: الركن المادي

الملاحظ سابقاً من خلال القانون المالية لسنة 2018 والقانون النقدي والمصرفي لسنة 2023 المشرع الجزائري كان يذكر العملات الافتراضية فقط ومنع التعامل بها، في حين أن المادة 6 مكرر شرحت مختلف الأنشطة المادية التي يمكن أن يظهر من خلال التعامل بالأصول الافتراضية سواء البيع أو الشراء، الاستخدام، الترويج وحتى مجرد الحيازة لها أو إنشاء وتشغيل منصات لتداولها.

حيث أن المشرع الجزائري وسع من محل الجريمة ولم يقتصر على العملات الافتراضية فقط كما كان سابقاً، بل شمل كل الأصول الافتراضية سواء أكانت عملات رقمية، رموز خدمات، رموز أوراق مالية، رموز غير قابلة للاستبدال وغيرها.

كما عاد المشرع الجزائري في الفقرة الأخيرة من المادة 6 مكرر للتأكيد على أن المنع يشمل كذلك أي نشاط متعلق بتعدين العملات الافتراضية⁽⁴²⁾.

(40)- تنص المادة 6 مكرر من القانون رقم 10-25 على أنه: «يمنع إصدار الأصول الافتراضية أو شراؤها أو بيعها أو استعمالها أو حيازتها أو الاتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها، والتي تعد ممتلكات أو عائدات أو أموالاً أو أصولاً أخرى، أو أي قيمة معادلة أخرى: -كوسيلة دفع أو اعتراف بها كعملة، -كوسيلة استثمار.

يشمل المنع الأنشطة المتعلقة بتعدين العملات الافتراضية".

(41)- المادة 31 مكرر من القانون رقم 10-25 تنص على أنه: "دون الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول، يعاقب كل من يخالف أحكام المادة 6 مكرر من هذا القانون، بالحبس من شهرين إلى سنة وبالغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين".

(42)- تعدين العملات الافتراضية هي عملية تتم بواسطة "المعدنين" وهم أشخاص عاديون يتوفر لديهم جهاز كمبيوتر سريع بمواصفات عالية يسمح لهم بتحميل برنامج التعدين، حيث بواسطة هذا البرنامج يتم حل عدد من

ثالثاً: الركن المعنوي

التعامل بالأصول الافتراضية بمختلف أشكاله هو سلوك عمدي لا يمكن تصور القيام به عن طريق الخطأ أو الرعونة أو عدم المبالاة، بل أكثر من ذلك هو سلوك يتطلب مهارات عالية ودراية واسعة بمجال الكمبيوتر والتكنولوجيا، وبالتالي فإن جريمة التعامل بالأصول الافتراضية هي جريمة عمدية تتطلب توفر القصد الجنائي بنصه العلم والإرادة.

الفرع الثاني: العقوبات المقررة لجريمة التعامل بالأصول الافتراضية

اعتبر المشرع الجزائري جريمة التعامل بالأصول الافتراضية وتعددين العملة الافتراضية جنحة وذلك طبقاً لما ورد في المادة 31 مكرر من القانون رقم 10-25، وهذا ما يعكس سياسة التجنيح التي يتبعها المشرع الجزائري، حيث بالرغم من خطورة هذه الجريمة كون التعامل بالأصول الافتراضية -خاصة العملات الافتراضية- له أثر كبير على الاقتصاد الوطني وحتى العالمي، إلا أننا نجد المشرع الجزائري اعتبرها جنح.

أقر المشرع الجزائري من خلال المادة 31 مكرر السالفة الذكر عقوبات سالبة للحرية من شهرين إلى سنة حبس، وغرامة مالية ما بين 200.000 دج إلى 1.000.000 دج، كما ترك للقاضي السلطة التقديرية في الحكم بكلتا العقوبتين أو احدهما دون الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول، وهو في هذه الحالة قانون العقوبات الجزائري.

خاتمة:

من خلال ما تقدم يتضح أن ظاهرة الأصول الافتراضية تمثل إحدى أبرز مخرجات الثورة الرقمية التي يشهدها العالم، إذ أحدثت نقلة نوعية في طبيعة المعاملات المالية، وأوجدت مفهوماً جديداً للقيمة الرقمية قائم على اللامركزية والتشفير، بعيداً عن سلطة الدولة والمؤسسات النقدية التقليدية، فهي من جهة توفر مزايا معتبرة مثل سرعة المعاملات، انخفاض التكاليف، لكنها من جهة أخرى تحمل مخاطر تقنية واقتصادية

الألغاز لتخمين الرقم الخاص يسمى الرمز الخاص، والذي عند دمج مع بيانات الكتلة ينتج عنه اصدار عملة رقمية ويتم إضافتها للمحفظة الالكترونية لمن قام بالتعدين، صويلي نور الدين، أثر تعدين البيتكوين والعملات الافتراضية على استقرار النظام النقدي العالمي، مجلة آفاق علمية، المجلد 10، العدد 02، 2018، ص 226.

وأمنية وقانونية تجعلها محل جدل دائم بين القبول والرفض.

وعلى الصعيد الوطني، تبين أن موقف المشرع الجزائري تطور تدريجياً من منع التعامل بالعملات الرقمية فقط (قانون المالية 2018، والقانون النقدي والمصرفي 2023) إلى تجريم شامل لكافة الأصول الافتراضية بموجب القانون رقم 25-10 لسنة 2025، وذلك في إطار سياسة تشريعية وقائية تستهدف حماية النظام المالي الوطني، والحد من الجرائم المالية العابرة للحدود مثل تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ورغم ما يعكسه هذا التوجه من حرص على الأمن الاقتصادي، إلا أنه يطرح في المقابل تساؤلات حول مدى قدرة المنع المطلق على مواجهة واقع عالمي يتجه نحو الرقمنة المالية والاعتراف التدريجي بهذه الأصول.

من أهم النتائج المتوصل إليها:

1. الأصول الافتراضية تشكل مفهوماً مستحدثاً لا يخضع لتعريف موحد، لكنها تتفق على كونها قيمة رقمية قابلة للتخزين والتداول عبر الشبكات الإلكترونية.
 2. تتميز الأصول الافتراضية بمزايا عديدة أهمها: خفض التكاليف، السرعة، السرية، والعالمية، إلا أن مخاطرها التقنية والقانونية تفوق في كثير من الأحيان فوائدها.
 3. المشرع الجزائري تبنى نهجاً متشدداً، انتقل فيه من المنع الجزئي إلى التجريم الكلي، بما يعكس حذراً تشريعياً من هذه الظاهرة.
 4. السياسة الجنائية المتبعة تركز على الردع أكثر من التنظيم، وهو ما قد يجعل الجزائر في عزلة عن التوجهات الدولية التي تسعى إلى وضع أطر تنظيمية متوازنة.
- وعليه نقدم جملة من التوصيات أبرزها:

1. ضرورة التفكير في إطار قانوني مرن ينظم التعامل بالأصول الافتراضية بدلاً من المنع المطلق، بما يسمح بالاستفادة من مزاياها مع الحد من مخاطرها.
2. تكثيف الرقابة الإلكترونية وتطوير أدوات التحري والتتبع الرقمي لتعقب العمليات المشبوهة المرتبطة بالأصول الافتراضية.
3. الاستثمار في التكوين والتأطير الأكاديمي والمهني في مجال الاقتصاد الرقمي وتقنيات البلوكتشين، لتمكين الكفاءات الوطنية من التعامل مع هذه الظاهرة بوعي قانوني وتقني.

4. الانفتاح على التجارب المقارنة، خصوصاً التشريعات الأوروبية والعربية، لاستخلاص أفضل الممارسات في مجال تنظيم الأصول الافتراضية.

المراجع:

المراجع العربية:

الكتب:

- 1- صفوت عبد السلام، أثر استخدام النقود الإلكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، دار النهضة العربية، مصر، 2006.
- 2- عبد الباسط وفا، سوق النقود الالكترونية، دار النهضة العربية، مصر، 2003.

الرسائل الجامعية:

- 1- أبو صلاح أيمن عز الدين، العملات الرقمية وعلاقتها بالتجارة الالكترونية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018.
- 2- عبد الله ناصر عبيد، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن، رسالة ماجستير في القانون الخاص، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2018.

المقالات:

- 1- إسراء أحمد محمد حشيش، الملكية الرقمية للأصول الافتراضية غير القابلة للاستبدال، المجلة الدولية للفقهاء والقضاء والتشريع، المجلد 5، العدد 3، مجلة تصدر عن منصة بنك المعرفة المصري، 2024، ص ص 789-830.
- 2- خالد جاويش، مخاطر استخدام العملات الرقمية على النمو الاقتصادي في بعض الدول الآسيوية، مجلة التقدم في البحوث الزراعية، العدد 28، معهد الدراسات الآسيوية، جامعة الزقازيق، مصر، سبتمبر 2023، ص ص 693-702.
- 3- صويلحي نور الدين، أثر تعدين البيتكوين والعملات الافتراضية على استقرار النظام النقدي العالمي، مجلة آفاق علمية، المجلد 10، العدد 02، جامعة تمنغاست، 2018، ص ص 219-238.
- 4- محمد حسن علوش، العملات الافتراضية والأثار المترتبة على تداولها- دراسة فقهية- مجلة جامعة الأزهر - غزة، المجلد 21، العدد 01، 2019.

5- محمود عفيفي حسين، النقود الرقمية وأثر التعامل بها على الحياة الاقتصادية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 38، جامعة الأزهر، مصر، جويلية 2022، ص ص 436-338.

6- مروة محمد عبد الغنى، ملكية الأصول الافتراضية المشفرة، مجلة الحقوق القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، مصر، جويلية 2024، ص ص 426-354.

7- منصور على منصور شطا، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 37، كلية الشريعة والقانون بطنطا، مصر، سنة 2022، ص ص 1867-1776.

النصوص القانونية:

● النصوص الوطنية:

1- القانون رقم 17-11 المؤرخ في 08 ربيع الثاني 1439 الموافق لـ 27 ديسمبر 2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج ر عدد 76 الصادر في 28 ديسمبر 2017.

2- القانون رقم 23-09 المؤرخ في 3 ذي الحجة 1444 الموافق لـ 21 جوان 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، ج ر عدد 43 الصادر في 27 جوان 2023.

3- القانون رقم 25-10 المؤرخ في 28 محرم 1447 الموافق لـ 24 جويلية 2025، يعدل ويتمم القانون رقم 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

● النصوص القانونية المقارنة:

1- القانون رقم 04 لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي، الجريدة الرسمية لحكومة دبي، السنة 56، العدد 559، 11 مارس 2022.

2- قرار مجلس الوزراء الإماراتي رقم 111 لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية ومزودي خدماتها.

المواقع الالكترونية:

1- الدليل المحدث للمنهج القائم على المخاطر للأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، مجموعة العمل المالي، أكتوبر 2021 ص 24، متوفر على الموقع الرسمي <https://www.fatf-gafi.org/> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025-08-30 على 14:12.

2- تقرير صادر عن بنك التسوية الدولية في نوفمبر 2015 متوفر على الموقع الالكتروني:
<https://www.bis.org/cpmi/publ/d137.pdf> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025-08-30 على الساعة 18:37.

المراجع الأجنبية:

- 1- Arthur.E.Wilmanth, We Must Protect Investors and Our Banking System from the Crypto Industry, 101 Wash. U. L. Rev. 2023.
- 2- Helen Maddison White, Can Crypto Assets Be Inherited? Mondaq Business Briefing September 1, 2023.
- 3- Jonathan E. Schmalfeld and Romaine Marshall, Beyond the Blockchain: Legal Challenges and Opportunities in The Era of Digital Assets, The Journal of Robotics, Artificial Intelligence & Law Vol 7 No 5, October 2024.
- 4- Paul Anderson, Will the FTX Collapse Finally Force U.S. Policymakers to Wake Up? Regulatory Solutions for Cryptocurrency Tokens Not Classified as Securities Under the Supreme Court's Howey Analysis, 18 Journal of Business and Technology L.251.
- 5- J. Merritt Francis, A Beginner's Guide to Cryptocurrencies: Explaining the Technologies Behind Cryptocurrencies, How the United States Taxes and Regulates Them, and Offering Changes to the Existing Taxation and Regulation Schemes, 30 RICH. J.L. & TECH 45 (2024) Available at :<https://scholarship.richmond.edu/jolt/vol30/iss1/2>
- 6- Di Bernardino Claudia, NFT - Legal Token Classification, EU Blockchain Observatory and Forum NFT Reports, July 2022, p02, available at:
- 7- https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3891872 Regulation (EU) 2023/1114 of the European Parliament and of the Council of 31 May 2023 on markets in crypto-assets. Available at: <https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2023/1114/oj/eng>
- 8- European Banking Authority, EBA Opinion on Virtual Currencies, Available at: <https://eba.europa.eu/documents/10180/657547/EBA-Op-2014-08%2BOpinion%2Bon%2BVirtual%2BCurrencies.pdf>